

الخاتمة: صولة القمر

ملف الكتاب والعترة - الجزء الرابع

استكمالاً للصحيفة الخامسة: آثار الخمس السحت
في واقع المؤسسة الطوسية ورجالاتها، تأتي هذه
الحلقة لتفكيك الأصول الفقهية والعقائدية
لمؤسسة حوزة النجف وكربلاء.

الخُمس: بين النقاء المهدوي والتشريع البشري



الخمس السُّحت

سرقة مشرعة، أسستها مرجعية الحوزة ذات الجذور الطوسية، الشافعية، المعتزلية.

الهدف: سحب أموال الشيعة باسم صاحب الزمان صلواتُ الله عليه لتجني لتسمين الكيان الحوزوي الخاص.



الخمس الطيّب

المخصص حصراً لإمام زماننا صلواتُ الله عليه، وفقاً لمنهج العترة الطاهرة الخالص.

مخرجات الفقه الطوسي: التناقض مع طهارة العترة

يستعرض المصدر الصوتي الوثائق المكتوبة والصوتية (منها وثيقة أبو القاسم الخوئي في كتاب النكاح) التي تبيح ممارسات شاذة كالاستمتاع الجنسي بالرضيعة والتفخيذ.

التسويق الحوزوي:

تُسوّق هذه الفتاوى للعامة تحت غطاء فصاحة وبلاغة المراجع، ويُزعم أنها تمثل دين العترة.

حقيقة العترة الطاهرة:

العترة صلواتُ الله عليهم وصفهم القرآن الكريم بأنهم طاهرون مطهرون. دينهم هو البراءة والنقاء والصفاء المطلق، بعيدًا عن هذا الشذوذ.

الأساس التنظيري للاستلاب: منطقة الفراغ

يؤكد الإيرواني أن بقاء الحوزة مرهون بالخمس. وبغياب الآية أو الإجماع، تم استيراد أداة تشريعية:



تحليل المنهج: حقيقة الانتماء العقائدي لمحمد باقر الصدر

من باكورة فذك في التاريخ إلى بياناته الأخيرة: تبني منهج قطبي لا صلة له بدين العترة الأطهار صلوات الله عليهم.

الانحراف الأبرز:

◀ تصوير الإسلام كنتاج مشترك بين النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين صلوات الله عليه.

◀ الافتراء على أمير المؤمنين بادعاء مشاركته كجندي مأموم يحارب في حروب الردة تحت لواء أبي بكر!

فذك
في التاريخ

الرد بميزان العترة: أمير المؤمنين صلوات الله عليه لا يكون مأمومًا

العقيدة الشيعية الحقّة ترفض قطعياً أن يكون الإمام مأموماً لأحد سوى النبي الأعظم صلى الله عليه وآله مأموماً لأحد سوى النبي الأعظم صلى الله عليه وآله.
من الزيارة الغديرية المروية عن الإمام الهادي صلوات الله عليه:

وَيَوْمَ خَبِرَ إِذْ أَظْهَرَ اللَّهُ خَوَرَ الْمُنَافِقِينَ، وَقَطَعَ دَائِرَ الْكَافِرِينَ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ
لَا يُولُّونَ الْأَدْبَارَ، وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْنُؤَلًا... وَأَمَرَكَ فِي الْمَوَاطِنِ،
وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ أَمِيرٌ

[تم التحقق من مكتبة رافد]



الاستنتاج البنيوي: كيف لمن لم يكن عليه أمير أن يحارب جنديًا تحت لواء غيره؟!

تفنيذ شرعية السيرة السابقة بلسان أمير المؤمنين صلوات الله عليه

وصف الصدر في بيانه الأخير حكم (أبي بكر وعمر وعثمان) بأنه قام على أساس الإسلام والعدل. هذا يتصادم كلياً مع خطب أمير المؤمنين صلوات الله عليه.

عن سليم بن قيس الهلالي، أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه قال لخواصه:

قَدْ عَمِلْتُ الْوُلَاةُ قَبْلِي أَغْمَالًا خَالَفُوا فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
مُتَعَمِّدِينَ لِخِلَافِهِ، نَاقِضِينَ لِعَهْدِهِ، مُغَيِّرِينَ لِسُنَّتِهِ

[تم التحقق من مكتبة رافد]

حاكمة القرآن الكريم على ادعاءات التنظير

يقول تعالى في شأن بيعة الغدير:

يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ
رِسَالَاتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ.

[تم التحقق من القرآن الكريم]

المفارقة:

المفارقة: من ينقض بيعة الغدير بنص القرآن كافر بالنعمة، فكيف يُعتبر حاكمه قائماً على الإسلام والعدل؟!

كتاب اقتصادنا: فقه شافعي بغلاف شيعي



النتيجة العملية: عندما أراد الإخوان المسلمون تأسيس بيت التمويل الكويتي، اعتمدوا بحث الصدر لعلمهم أن النجف ذات مرجعية طوسية شافعية، مما يخدم مناهجهم لا دين العترة الطاهرة.

بشير النجفي واحتكار صكوك النجاة

المقطع المرئي يعرض ادعاءات بأن
التقليد شرط أساسي:

١. لصحة الصلاة.
٢. لحليّة الولادة (بدعوى أن الزواج لا
يصح إلا بفتوى مرجع).

تفكيك المصدر الصوتي:

تخريجات مرجعية خالية من أي دليل قرآني
أو روائي، مصممة خصيصًا لربط دنيا المكلف
ودينه بالمؤسسة للسيطرة التامة عليه.



القرآن الكريم يطرح الخيار لا الإلزام القطعي

الآية الأم التي يستدل بها الطوسيون
تخلو تماماً من صيغ الإلزام:

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ
كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ

[تم التحقق من القرآن الكريم]

لَعَلَّهُمْ

- عودة المتفقهين لإنذار قومهم لا تفرض على الأقوام القبول الأعمى.
- تعبير (لَعَلَّهُمْ) يفيد التوقع والترجي: التفقه وظيفة، وقبول المنذر خيار متروك للمكلف.

حديث الإمام الصادق صلواتُ الله عليه: التقليد خيار لا وجوب



المكلف

علاقة خيار، لا إلزام هرمي



الفقيه

حدّد الامام شروطًا بالغة الندرة لفقيه العترة، ثم رجعا، الأمر اختارًا:

فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ صَائِنًا لِنَفْسِهِ، حَافِظًا لِدِينِهِ،
مُخَالِفًا عَلَى هَوَاهُ، مُطِيعًا لِأَمْرِ مَوْلَاهُ، فَلِلْعَوَامِّ أَنْ يُقَلِّدُوهُ

[تم التحقق من مكتبة رافد]

العبارة الواضحة هي (فَلِلْعَوَامِّ أَنْ يُقَلِّدُوهُ)؛ أي لهم الخيار في الرجوع إليه متى احتاجوا،
وليست صيغة الإلزام المطلق (فعلى العوام) التي يروج لها المعممون.

التوقيع الشريف: لا أثر لشرط الأعلم

وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ
فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رُؤَاةِ
حَدِيثِنَا فَإِنَّهُمْ حُجَّتِي
عَلَيْكُمْ وَأَنَا حُجَّةُ اللَّهِ
عَلَيْهِمْ.

[تم التحقق من مكنية رافد]

• في الغيبة التامة، لم يلزم إمام زماننا صلواتُ
صلوا الله عليه الشيعة بالرجوع إلى شخص
مفرد يُسمى الأعلم، بل إلى مجموع الرواة.

• لا توجد آية ولا رواية تشترط الأعلمية.
إذا كان الشيعي عارفاً بحل المشكلة من
فقه العترة، فلا يجب عليه الرجوع لأحد.

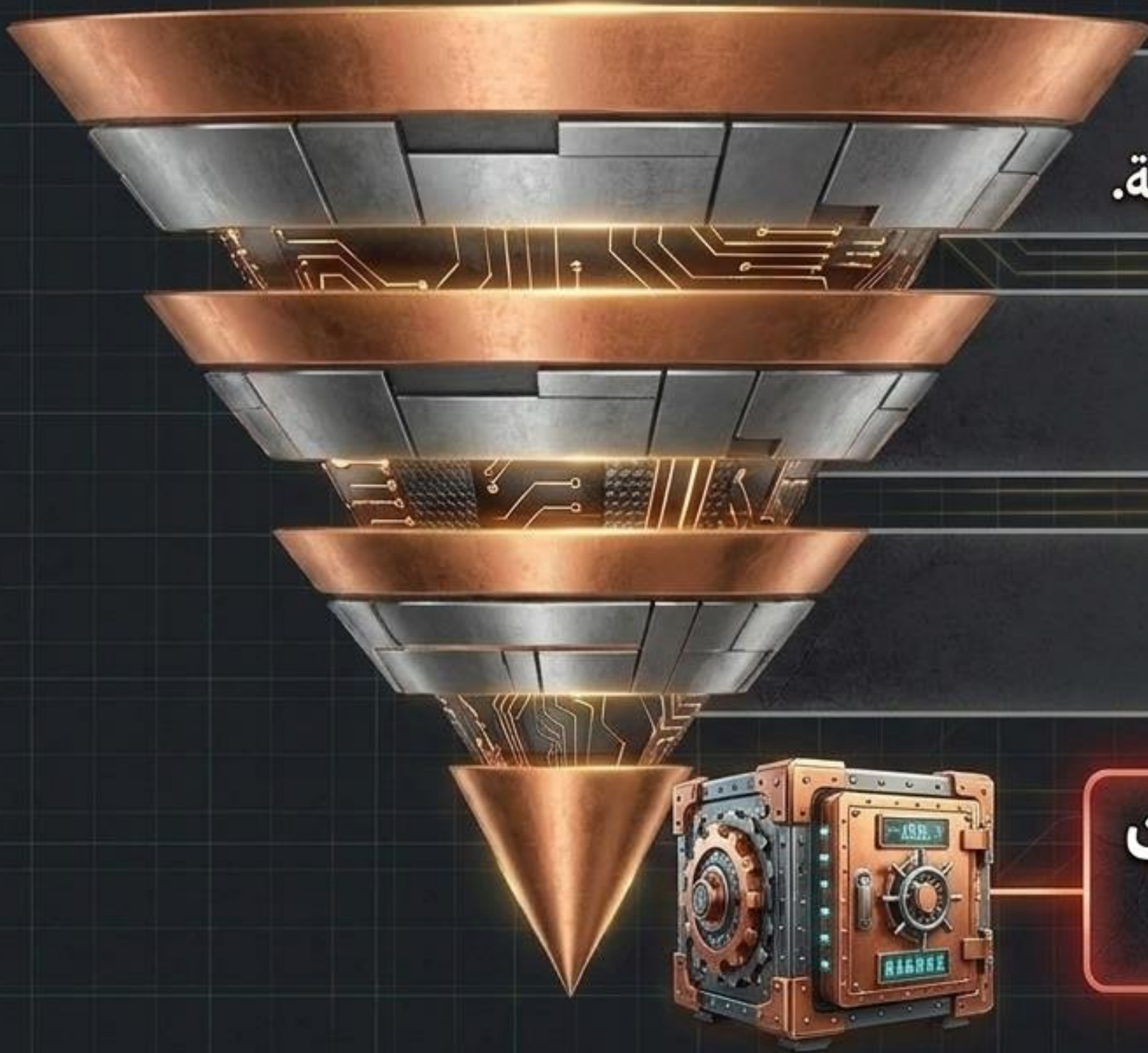
ثلاثية الهيمنة: لاستلاب الخمس

١. إيجاب التقليد على الجميع: تحويل الشيعة إلى مقلدين مسلوبين الإرادة المعرفية.

٢. بدعة الإعلامية: حصر السلطة والنفوذ في رأس هرمي واحد لا شريك له.

٣. وجوب دفع الخمس للأعلم: توجيه التدفق المالي حصرياً لصالحه.

النتيجة النهائية: مرجعية تأسست وُسِّمَتْ على الخمس السُّحت!



الخلاصة: موازيننا الكتاب والعترة لا غير

يخلص المصدر الصوتي إلى أن هذه الحوزات ليست حافظة للدين،
بل هي كيانات طوسية/شافعية أجنبية عن
منهج محمد وآل محمد صلوات الله عليهم.

من أراد بقاء دين العترة الطاهرة صافياً نقياً، فعليه التخلص من هيمنة هذه المؤسسة القائمة على:

الشدوذ الفقهي.

الصوصية المالية
للخمس.

الافتراء العقائدي على أمير
المؤمنين صلوات الله عليه.